

تطوير قطاع الحرف ذات الطابع الإبداعي والتراثي في لبنان

ورقة سياسات

2021



"This publication is licensed to the public subject to the Creative Commons Attribution 4.0 International license"

ورقة سياسات من إعداد كنج حمادة والدكتور علي مراد بالتعاون مع جمعية "نحن" بهدف رسم خارطة
طريق لتطوير السياسات العامة للحرف اللبنانية

أولاً: السياق العام

تدخل الصناعة التقليدية في صلب الهوية المعبرة عن كيان مجتمعي، وتجسد مصدرًا غنيًا للثقافة والحضارة التي يتميز بها شعب ما مع ما ينتجه من موروثٍ حضاري وثقافي يعبر عنه إلى حدٍ كبير. الحرف والصناعات التقليدية مرآة تعكس تراثًا ضخماً وقيماً ثقافية وإنسانية مهمة تتشابك بشكل مفصلي مع التاريخ والعادات. وتحتل الصناعات والأعمال الحرفية التقليدية مكانة مهمة في تاريخ البلد والمنطقة وتراثهما. فصناعة الصابون والسجاد والصلال والنحاس والأثاث ونفخ الزجاج هي جميعها أمثلة عن حرف لعبت دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والحضارية والثقافية لمناطق مختلفة في البلد. ولكن كان للتطور الصناعي وظاهرة العولمة تأثيرٌ سلبي على الحرف التقليدية في لبنان، فقد تراجع معها الطلب على منتجات الصناعة اليدوية و/أو المنتجات المصنوعة حسب الطلب، وتراجع كذلك عدد الحرفيين القادرين على الاستمرار في إنتاج الحرف اليدوية¹.

وقد أخذت الصناعات التقليدية والتراثية اتجاهاً جديداً في السنوات الماضية نتيجة معطيات متعددة، أهمها الربط بينها وبين الهوية الوطنية لبلد ما، ونَحَت بعض هذه المنتجات باتجاهات متعددة لتشكل رمزاً وطنياً يختصر نتاجاً ثقافياً وقومياً، إضافة إلى ربطه بالمسار التاريخي والحضاري لشعب ما، فلا يمكن زيارة مصر من دون أن تعود إلى الديار بمنحوتة أو منتجٍ يرمز إلى الحقبة الفرعونية، وغدت الكوفية الفلسطينية تشكل وجهًا من أوجه النضال الفلسطيني. من هنا عمدت بلدان عدّة من العالم، ومن بينها بلدان عربية، إلى تشجيع الصناعات التقليدية والتراثية وتقديم الدعم اللازم لها.

¹ هولتير، لورين (5 نيسان، 2019). "Traditional handicrafts in Lebanon: Something old, something new" [الحرف اليدوية التقليدية في لبنان: شيءٌ قديم، شيءٌ جديد]، مجلة Executive. <https://www.executive-magazine.com/special-report/traditional-handicrafts-in-lebanon>

انطبعت الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التراثية مع الوقت في ذاكرة الأجيال الجديدة بوصفها الامتداد التاريخي لأنماط حياة الشعوب، من ملابس مزخرفة بتطريز يدوي إلى الحلي والمجوهرات المتنوعة المصنوعة بمواد بسيطة تتوفر في البيئة المحلية، إلى الأدوات التي كانت تُستعمل للأكل ولإعداد الطعام، إلى الفخاريات.

كما وبرزت صناعة الحرف اليدوية كوسيلة للحفاظ على الإرث الثقافي والفني وتعزيزه للكثير من بلدان العالم. ولقد باتت جزءاً مؤثراً في الدخل القومي وعاملاً فعالاً في مؤشر البطالة أيضاً لضمان مواءمة سياسات التنمية مع كلٍّ من حماية الموارد وأولويات النمو الاجتماعي والاقتصادي. من الضروري أيضاً أن يُفهم قطاع الحرف اليدوية جيداً على أنه يجسد تراثاً ثقافياً مهماً وقيماً للعديد من المجتمعات. ويجب الاعتراف بهذا التراث والحفاظ عليه في عصر العولمة والتغيرات الاقتصادية السريع وإلا تلاشى وطُويت صفحته إلى الأبد.

ففي مراحل تاريخية معينة، لم يكن الهدف من ممارسة هذا النوع من الصناعات مجرد محاولات لإبراز الاختلاف والتمايز، إنما كانت نوعاً من أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يتقنها هؤلاء ويزاولونها كمصدر رزق ومعيشة، ولم تأت تلك المحاولات إلا لاحقاً نتيجة الإتقان المتزايد وصقل المهارات، فامتزج التفوق في الأداء مع التخصص والجودة نتيجة التراكم المهني ليتحول إلى ميزة لا تفارق هذه المجموعات.

و

وتتجلى أهمية الصناعات التقليدية والتراثية المعتمدة أساساً على العمل اليدوي الكلي و/أو الجزئي في مسيرة الاقتصاد المحلي عن طريق مساهماتها في جوانب متعددة نذكر منها:

- توفير مداخل لمجموعة من المواطنين
- خفض نسبة البطالة، كونها تفتح المجال لفئات متنوعة لدخول سوق العمل

- الحدّ من هجرة الريف إلى المدينة عن طريق تأمين فرص عمل فردية و/أو عائلية، فبقاء المواطنين في مناطقهم يساعد بشكل أو بآخر في تخفيف الضغط على المدن، ويتمظهر هذا الضغط في ما يُعرّف بأزمة البؤس التي تحاصر المدن في المنطقة العربية.
- توفير فرص ملائمة للنساء للعمل والمساهمة في تأمين دخل للأسرة و/أو إعالتها عبر العمل من المنزل، وهو أمر محبذ في العديد من المجتمعات الريفية المحافظة
- تأمين العملة الصعبة
- تنمية الناتج المحلي
- الدفع بعجلة التنمية المحلية وخاصة في المناطق النائية، عبر توظيف المواد الأولية المحلية في صناعة منتج محلي ذي أبعاد فنية-ثقافية ترتبط بالمحيط الجغرافي والثقافي وأحيانًا الاتني.

وتعتبر الحرف اليدوية اللبنانية التقليدية قطاعًا رئيسيًا من التراث الثقافي الحيّ في المناطق الريفية في لبنان. وهي متوارثة من جيل إلى جيل². كما وتشكّل جزءًا لا يتجزأ من تاريخ لبنان وهويته. وعلى الرغم من دوره المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، يظلّ هذا القطاع باحثًا عن مكان له، فنجدّه عالمًا بين إهمال المؤسسات العامة وعدم وجود إطار ينهض به. نتيجة لذلك، تتلاشى هذه الممارسة تدريجيًا، مما يعرض التراث الثقافي غير المادي القيمّ للبنان للخطر.

تاريخيًا، كان قطاع الحرف اليدوية مساهمًا رئيسيًا في الاقتصاد المحلي اللبناني، ولكنّ مساهمته تتقلّص من جراء تناقص الطلب³. ولا شك في أن تراجع الصناعات الحرفية التقليدية في لبنان يؤثر على

² بحث عملي لوضع السياسات العامة المناسبة للحرف اللبنانية. دراسة نموذجية عن برج حمّود: إطار تعاون استراتيجي بين منظمة "نحن" وجمعية "بادكير" منذ العام 2018

³ الزجاج المنفوخ: موجود في صور وصيدا وطرابلس، هذه التقنية القديمة تحول الزجاج المصهور إلى أشكال وألوان زجاجية مختلفة، لأغراض مختلفة، - النسيج: يستخدم في صناعة مفارش المائدة والقفطان التقليدي والعباءات من صوف الماعز والغنم. منتشر في القرى والمدن في جميع أنحاء لبنان، مثل بسكنتا والذوق وعرسال وشحيم، - الفخار: لا يزال منتشرًا في المناطق الريفية، خاصة في بيت شباب وراشيا، ودوما، وخذلة، والميناء. إنتاج الأواني والأوعية والأطباق من الطين؛ - الصابون: أشهر المواقع هي صيدا وطرابلس، حيث تنتج الصابون بأشكال هندسية مختلفة وعبور وألوان، - الأشغال الخشبية: تتركز في طرابلس والأرز والضواحي وبيروت، وتشمل الأعمال أنواع التصنيع والنحت واللوحات.

البلد من عدة زوايا. فهو أولاً يحدّ من فرص النمو الاقتصادي والتنمية عبر إنتاج وبيع منتجات فريدة وأصلية ذات جودة عالية. وثانيًا، يعتبر اندثار الحرف خسارة لركن أساسي من أركان التاريخ اللبناني والتراث الثقافي غير المادي، وثالثًا، يؤدّي في تنامي ظاهرة البطالة.

ثانيًا: الرؤية العامة

يحظى القطاع الحرفي في لبنان في الآونة الأخيرة باهتمام متجدد، إلا أن هذا القطاع لا يستطيع الاستمرار من تلقاء نفسه نظرًا إلى حاجته لدعم يجعله قادرًا على الاستمرار، هذا إذا ما استثنينا بعض المتاجر الفخمة التي تتوفر لديها مقومات تعزز قدرتها على الصمود من دون دعم، بيد أنها لا تمثل إلا جزءًا محدودًا للغاية من الناس.

يتمتع هذا القطاع بقدرته على توظيف عددٍ أكبر من الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للمجموعات التي ما زالت تنشط فيه حتى في ظلّ المنافسة الحادّة من البضائع الصينية المستوردة، ولعلّ ذلك مرده إلى الدعم الذي تتلقاه ويمكّنها من مواصلة نشاطها.

يُعزى غياب التعريف الموحد للقطاع الحرفي إلى انعدام الوضوح في تصنيف المهن والأشخاص الذين يزاولونها فيختلف هذا التصنيف بين جهة وأخرى، فنجد مثلاً يتسع في الحالة الفرنسية والمغربية ليشمل عددًا كبيرًا من المهن (الحلاقة، وصناعة المفروشات، وأعمال التصليح الكهربائية والميكانيكية، وصنع وتصليح الأحذية، إلخ.) التي تستحوذ على حصة لا بأس بها من الاقتصاد الوطني، ويحيلنا ذلك بالتالي إلى عملية تنظيم الوضع القانوني العام والشامل لجزء من الاقتصاد. ويضيق نطاق التعريف هذا ليقصر على بعض المهن والصناعات المرتبطة حصراً بالمنتجات التراثية التي تُباع في الأماكن المحلية أو الخارجية كما هو الحال في الأردن أو في مصر.

- مقابض أدوات مائدة منحوتة: تتركز في جزين، وهي الحرف اليدوية التقليدية التي تشهد أعلى انخفاض في الطلب.

كما أن اختلاف التعريفات مرده كذلك إلى اختلاف التصورات للعنصر المركزي في مقارنة القطاع. فوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان مثلاً تعتمد في تصورهما للقطاع على المنتج، إذ اعتبرت أن القطاعات اليدوية هي القطاعات الحرفية وتعريفها يرتكز على المنتج ووسيلة إنتاجه. في المقابل تذهب جهات دولية أخرى كمنظمة العمل الدولية إلى التركيز على طبيعة العمل والمهارات التي تدخل في عملية الإنتاج.

وانطلاقاً من أن القطاع لا يمكنه الاستمرار والنمو اقتصادياً من تلقاء نفسه، فهو حتماً بحاجة للدعم والتطوير لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان حالياً. أما المتاجر الفخمة (high-end) التي تمتلك خبرات عالية وقدرة إبداعية فائقة تسمح لها بالاستمرار ذاتياً والعمل من دون الحاجة إلى الدعم، فهي لا تعدو كونها جزءاً ضئيلاً من القطاع.

وانطلاقاً من أن هذا القطاع يعاني من المنافسة غير المتكافئة من البضائع المستوردة الرخيصة لا سيما الصينية والآسيوية أو أنه يعتمد على الدعم المباشر من بعض الجمعيات والمنظمات التي توفر له مقومات الصمود، التي لولاها لما استطاع الوقوف على قدميه، تعتبر هذه الورقة أنه لا بدّ من التركيز على الاندماج مع القطاعات الأخرى لتمكين التنمية المحلية وخلق وظائف جديدة عبر العمل على ربط القطاع بقطاعات أخرى قد تسمح بالنمو سواء على صعيد المدينة أو الريف بالإضافة إلى النمو ضمن قطاعات مختلفة كالسياحة والتربية والثقافة.

كما تعتبر هذه الورقة أن استدامة قطاع الحرف ذات الطابع الثقافي والتراثي والإبداعي ونموه مبنين على التكامل والاندماج مع القطاعات الأخرى، إذ إنّ العمل الحرفي في لبنان قطاع واسع يشتمل على قطاعات فرعية لا تملك مقومات الصمود والنمو اقتصادياً بحد ذاتها إلا إذا جرى ربطها بقطاعات أخرى كالسياحة والتربية وقطاع الفنادق والمطاعم. وهو بهذا المعنى قطاع يدعم النمو الاقتصادي لقطاعات أخرى كونه محدود الإنتاج ولا يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

وعليه لا بدّ من مراعاة الأمور التالية إذا أردنا النجاح لهذا القطاع:

- يمتلك قطاع الحرف ذات الطابع التراثي والإبداعي إمكانيات حيوية قابلة للتطوير في حال جرى العمل عليها ويحمل آفاقاً واسعة تمكّنه من تأدية دور أكثر فعالية في التنمية الشاملة للبلاد نظراً لقدراته المتصلة بالتراث الوطني وتوفر الحد الأدنى من المهارات وإمكانية الحصول على المواد.
 - تطوير شبكات التسويق في الداخل والخارج والارتقاء بمستوى تدريب وتأهيل الحرفيين إلى جانب قدرة المؤسسات الحرفية على استشراف المستقبل
 - سيشجع التطوير الناجح لهذا القطاع إبراز خصوصياته وتأهيل موارده البشرية وتحسين جودة المنتجات وتطوير طرق ووسائل الإنتاج والتصرف بصورة يمكن معها إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخصوصيات المناطقية، ريفية كانت أو في المدن.
 - سيساهم تطوير القطاع في تقليص البطالة نظراً لقدرته على إعادة دمج العاطلين عن العمل لفترات طويلة في سوق العمل.
 - توفير مداخل إضافية لعدد من المواطنين والمواطنات في مرحلة أولى مع إمكانية تحولها الى عمل رئيسي مستقبلاً.
 - المساهمة في تطوير وتحسين القطاعات الاقتصادية الأخرى لا سيما السياحية.
 - المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لقاطني الأرياف أو المدن في ظل انتشار هكذا نوع من الأنشطة في المناطق كافة.
 - حماية التوازن الاجتماعي والديمقراطي بتثبيت السكان في مناطقهم والتقليل من ظاهرة النزوح مع قابلية النشاط فيه بالمنازل لاسيما بالنسبة للمرأة التي تمثل عنصراً فاعلاً ونشطاً في هذا الميدان.
- بناءً على أهمية هذا القطاع في لبنان، تنطلق رؤية هذه الدراسة من الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم كلّ من الصناعات اليدوية والحرفية والتنمية المحلية؟ وكيف تؤثر الصناعات اليدوية والحرفية على التنمية المحلية؟

- ما هي أهم ملامح السياسات العامة للصناعات اليدوية والحرفية في لبنان، وتطورها عبر العقود؟
- من هم أبرز الفاعلين الرسميين المباشرين وغير المباشرين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية في لبنان؟ وما هي أدوارهم؟ والخطط المطروحة منهم ووثائقهم لتعزيز التنافسية والإنتاجية في المرحلة الراهنة؟

- ما هي المشكلات التي تعيق التقدم في الصناعات الحرفية واليدوية؟ وما هي بعض المقترحات العملية لمعالجتها؟

انطلاقاً من التحديات التي يواجهها قطاع الصناعات الحرفية في لبنان على المستوى التنظيمي والقانوني والعملي، تهدف هذه الورقة الى تقييم الواقع العملي والقانوني والتنظيمي للقطاع في لبنان وتقديم الاقتراحات والتوصيات.

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية

يزخر لبنان بالعديد من الحرف والصناعات اليدوية التي يمكن أن تفتح له آفاقاً لتنشيط الاقتصاد كونها أحد القطاعات التي تسهم في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والسياحة إلا أنها ومع التقلبات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها لبنان في العقود الأخيرة واجهت مشاكل جذرية متنوعة.

لقد عانى هذا القطاع في لبنان مجموعة من المعوقات والإشكاليات مما أدى الى تأخر تطوير هذا القطاع وتنظيمه وتطوير العاملين فيه. ومن أهم هذه المشاكل:

■ عدم توفر الدراسات والأبحاث لدى الجهات المعنية والخطط والبرامج لكيفية تطوير هذا القطاع وتوسعته والعمل فيه.

- الافتقار إلى التوثيق الجاد والعلمي لهذه الحرف والصناعات، وعدم توافر معلومات شاملة وكافية من خلال قاعدة بيانات موحدة لهذا القطاع والعاملين فيه، وضعف التشريعات والأنظمة والتعليمات التي توصّف وتتنظّم هذا القطاع وتحمي العاملين فيه.
- غياب مظلة قانونية شاملة تختص في الرقابة على القطاع وتنظيمه على المستوى الوطني، وكذلك في ما يخص الرقابة على تطبيق النظام المحلي للحرف والصناعات التقليدية من قانون السياحة والمنافسة غير العادلة للمنتج الأجنبي وتحديدًا المنتجات الصناعية المزورة التي تقلد المنتج اليدوي.
- عشوائية التسويق وضعفه، وغياب الدعم القانوني لهذه المنتجات التي لها خصوصية وتجسد أحد معالم الهوية الوطنية، ما يحتمّ حماية الصناعات والحرف التقليدية.
- الافتقار إلى التنسيق على المستوى الوطني، ما يفضي إلى قطاع مجزأ ودون المستوى في الشق التنظيمي، إلى جانب العرض غير المتسق للمواد الخام عالية الجودة التي يتم استيرادها من الخارج.
- الفهم الضعيف لعملية التسويق، والوصول المحدود إلى السوق، والمنافسة غير المتكافئة التي تقرضها المستوردات رخيصة الثمن، وقلة اهتمام القطاع الخاص أو عجزه عن الترويج للمنتجات.
- تراجع أعداد المهتمين بالعمل في القطاع، لا سيما الشباب منهم.
- صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية لتمويل الأنشطة والأعمال اليدوية والحرفية.
- الصناعات التقليدية في الغالب ليست مشمولة بحماية قانونية أصلاً، أو هي مشمولة بحماية غير كافية وضعيفة ويسهل التحايل عليها على الرغم من دورها المؤثر في التنمية الاقتصادية.
- ضعف في الإنتاجية، وتراجع ملحوظ في عدد الحرف نتيجة إقبال العديد من المشاغل والمحترفات، خاصة في الريف.
- ارتفاع كلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار بيع المنتجات الحرفية.
- غياب الابتكار وعدم الاستعانة بالمصممين.

- اعتماد التقليد سواء للغير او للقديم من الحرف بحجة إنتاج مادة تراثية.
- غياب الجودة والمراقبة وانعدام روح المنافسة.
- الشخّ في رأس المال الموظف، وعدم انفتاح الحرفي/ة على الدولة وعدم اهتمام الدولة به/ها كما يجب، وعدم تنسيق أعمال الوزارات والأجهزة المختلفة الداعمة له نظريًا.
- عدم وجود اختصاص مناطق مرتبط بالمواد الأولية والخامات الطبيعية المتوفرة.
- غياب صالات العرض الخاصة، وعدم تعميم فكرة "بيت المحترف" في مراكز الأفضية/المحافظات والمراكز السياحية وفي المدن الكبرى.

رابعًا: تحديات تعريف قطاع الصناعات الحرفية وتصنيفها في لبنان

على الرغم من الجهود التي تبذلها الوزارات والهيئات الرسمية في لبنان لتشجيع الصناعات اليدوية والحرفية إلا أنّ هذا التعدد في الفاعلين الرسميين يواجهه عند التنفيذ تعقيدات يمكن إرجاعها إلى تضارب الصلاحيات والمصالح وتشابكها، الأمر الذي انعكس سلبيًا على أدائها وعلى هذا القطاع.

(1) الواقع القانوني والتنظيمي في لبنان

إن التصنيف الذي تتبعه وزارة الشؤون الاجتماعية من الناحية الاجتماعية (بالإشارة إلى "الفئة المهمشة") أو من الناحية النمطية (24 فئة من فئات الحرف اليدوية) هو عاملٌ يعرقل عملية تحديد من يدخل في تعريف الحرفيين وماهية الأعمال التي تنضوي ضمن الأعمال الحرفية.

في عام 2013، حددت وزارة الشؤون الاجتماعية 24 قطاعًا حرفيًا و126 قطاعًا فرعيًا في لبنان في خطوة أولى نحو تصنيف إنتاج الحرف في البلد. علاوة على ذلك، وفي سياق الجهود المبذولة للمساعدة في تعلم الحرف وتطويرها، تشارك وزارة الشؤون الاجتماعية في عدة حلقات نقاش تقيمها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع اليونيسف حول الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني في لبنان 2018-

2022⁴. إضافة إلى ذلك، عملت على إجراء مسح لتجمعات إبداعية مختلفة في لبنان، فحددت ثمانية قطاعات فقدت كتلتها الحيوية⁵ (صناعة السلال والنحاس والأثاث ونفخ الزجاج وإنتاج الجلود والفخار ونسج النول والحريز).⁶

على الرغم من كل ما ذكرناه، لا زلنا نلاحظ محدودية مشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية في تأدية دورها ووظيفتها تجاه هذا القطاع. قد يكون هذا النهج قد وصل الآن إلى مستوى التشبع ويلزم تنفيذ إصلاح كبير لتحسين إجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية، لذا يحتاج صانعو السياسات إلى إعادة النظر في هذا القطاع باعتبار أنه ينطوي على قيمة مضافة اقتصادية وثقافية وسياحية⁷.

وفي مقارنة مع المغرب، حددت الأخيرة قوانين تنظم الحرف التقليدية وتصنفها على النحو التالي: أولاً، صناعة تقليدية إنتاجية فنية (الصناعات الإنتاجية الفنية هي كل طريقة إنتاج تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات وبيع مصنعة أو نصف مصنعة لتلبية حاجيات نفعية أو تزيينية فنية)؛ وثانياً، صناعة تقليدية خدمتية (هذا الصنف من الصناعة التقليدية يهدف إلى الإصلاح أو الصيانة أو الترميم). سمح هذا التصنيف الثنائي بإدخال كافة الصناعات في هذا التصنيف الذي يتميز بالشمولية والسهولة في آنٍ. أما لبنان فلا زال يتخبط بين تضارب الصلاحيات بين الوزارات.

⁴ منظمة العمل الدولية (2018). "الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني في لبنان 2018-2022". https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_633487.pdf

⁵ المرجع نفسه، ص. 62.

⁶ وعلى الرغم من الطابع المدني الغالب للحرف في لبنان، إلا أن النشاط الحرفي في الريف يمثل أحد الحلول من أجل تأمين الدخل المستدام في ظل موسمية النشاط الزراعي. ونظرًا لأنه يمكن إنتاج العديد من المصنوعات اليدوية بشكل فردي في المنزل، فيمكن إنتاجها في القطاع الزراعي خلال فترات الخمول. بالإضافة إلى الحد من الفقر، وفرت تنمية الحرف اليدوية للنساء في المناطق الضعيفة وسيلة للتعامل مع التغيرات في الطقس والكوارث الطبيعية التي تجعل الإيرادات من الأنشطة الزراعية غير متوقعة.

⁷ The Handicraft Sector in Lebanon Market Research and Feasibility Study Report November 2018, p. 43

وعلى الساحة الدولية، جمعت منظمة اليونسكو عددًا من المختصين لتحديد المعالم الاقتصادية للقطاع الحرفي، فسجلوا "أن 20% من النشاط الريفي في الدول السائرة في طريق النمو يتم في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، وأن الحرف والصناعات اليدوية تسهم على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتلك الدول".

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه هذه الصناعات في لبنان، إلا أن عددًا منها لا يزال منتشرًا على غرار الخزف، والعمارة، والمنسوجات، والأواني الفخارية، وصناعة الجلود والصناعات الخشبية، والتطريز، وصناعة الزجاج، وغيرها.

(2) الصناعات التقليدية والحرفية في الوثائق الدولية

تعرف اليونسكو والأونكتاد / منظمة التجارة العالمية (1997) الحرف اليدوية على بالآتي:
"المنتجات الحرفية هي تلك التي ينتجها الحرفيون، إما يدويًا بالكامل أو بمساعدة الأدوات اليدوية أو حتى الوسائل الميكانيكية، طالما أن المساهمة اليدوية المباشرة للحرفيين تظل أهم مكون في المنتج النهائي. يتم إنتاجها دون قيود من حيث الكمية واستخدام المواد الخام من الموارد المستدامة. تتبع الطبيعة الخاصة للمنتجات الحرفية من سماتها المميزة، والتي يمكن أن تكون نفعية، وجمالية، وفنية، وإبداعية، وثقافية، وزخرفية، ووظيفية، وتقليدية، ورمزية دينية واجتماعية". كما وتعترف اليونسكو بالحرف اليدوية التقليدية باعتبارها تراثًا ثقافيًا غير مادي، وتدعو إلى حماية المهن المختلفة وضمان استمراريتها عبر الأجيال القادمة (الملحق 1).

(3) إعادة النظر في تصنيف الحرفيين في لبنان

من غير المنصف أن يتم التعامل مع المهن الحرفية بالآلية نفسها ووضعها في خانة واحدة نظرًا لاختلاف طبيعة قسم منها وتشابه القسم الآخر، لذا لا بد من تصنيفها تبعًا لمعطيات محددة تجمع فيما

بينها، على ألا يحدث ذلك تباعدًا بقدر ما يتيح إيجاد آليات تعامل معها ولكي يأتي بمساحة من تكافؤ الفرص لانتفاء المساواة الكاملة فيما بين هذه المهن.

لكن إلى أي أساس يستند هذا التصنيف؟ هل يستند إلى آلية الإنتاج مثلًا؟ هل عبر المواد المستعملة، إعادة تدوير مواد سبق وتم انتاجها؟ أو تحويل مباشر للمواد المنتجة؟ أو عبر المواد المنتجة؟ وإذا اعتمد معيار نوعية المنتج، هل يقوم التصنيف على قيمته التي تقترن بأسعار مرتفعة و/أو منخفضة و/أو يقوم على معيار الحرفي الأجير أو الحرفي المستقل؟ أو هل يمكن الاستناد إلى البعد الجغرافي؟ كحرفي المدن وأحزمتها أو حرفي الأرياف؟ أو مدى تأثير إنتاجهم ومدى فعاليته في الدخل القومي للبلد؟ اختلفت أنماط التمييز بين الحرف المهنية/التراثية من بلد إلى آخر ومن منظمات دولية إلى أخرى، فمنظمة العمل الدولية⁸ التي اقتدت بها وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، اعتمدت تصنيف الحرفيين تبعًا للتخصص، وعلى هذا الأساس تم التصنيف كآتي:

- "الخزافون والعمال ذوو الصلة (صانعي الفخار وصانعي الخزف، الرسم عليه وتلوينه)
- صناع الزجاج والقواطع والمطاحن (نفخ الزجاج، إعادة تدويره، تنظيفه وتلميعه، تشكيل وإعادة تشكيل الزجاج، تلوينه، تزيينه)
- توقيع الكتاب ورسامي الديكور والنقاشين ورسامين، أعمال الفسيفساء، الرسم والتلوين والتزيين على مواد مختلفة
- عمال الحرف اليدوية في الأخشاب والسلال والمواد ذات الصلة، النحت، الرسم والتزيين، التلوين، حياكة التبن والقصب
- عمال الحرف اليدوية في المنسوجات والجلود والمواد المتعلقة بها، التطريز بكافة أنواعه، الخياطة".

⁸ International Standard Classification of Occupations (ISCO), Draft ISCO-08 Group Definitions: Occupations in Handicrafts, ILO, 2008

هنا يُطرح السؤال حول هذا التصنيف ومدى تماسه في مقارنة فعالية الحرف المهنية والتراثية في الاقتصاد اللبناني، لذا قد يكون من المفيد أن نعيد برمجته ليتلاءم مع آليات الدعم المرجوة من الحرفيين في الحفاظ على مهنتهم وفي توفير البيئة اللازمة للاستمرار ولتصريف الإنتاج لكي يصبحوا جزءًا ذو تأثيرٍ في الدورة الاقتصادية دون المس باستقلاليتهم وبنمط الابتكار الذي يؤسسون عليه منتجاتهم. قد يكون من المفيد اعتماد تصنيف/تقسيم مختلف ينطلق من أوجه تقاطع وارتباط دور الحرفيين بسلسلة الإنتاج، لكي تُتاح لنا إمكانيات صياغة سياسات متناسبة، مرتبطة بكل فئة على حدة. ونبتغي من عملية إعادة التصنيف البحث في آليات تقوم على:

1. "تقييم الخصائص الرئيسية للأسواق المحلية والدولية لهذه المنتجات من خلال تحليل سلسلة القيمة
2. دراسة طرائق الإنتاج وفرص خلق الوظائف بما في ذلك حجم الإنتاج والقوى العاملة فيه وإمكانات تطويره.
3. تحليل المهارات والدورات التدريبية اللازمة لتطوير هذه القطاعات الفرعية"

لقد قاربت معظم الدراسات⁹ موضوع التصنيف على اعتبار أنّ هناك ثلاثة أنواع من الحرفيين في السوق يُصرّفون الحرف اليدوية المنتجة مباشرة إلى المستهلكين المحليين والسياح وإلى أسواق خارجية، عبر ثلاث مجموعات مختلفة:

1. متاجر متخصصة
2. جمعيات/مؤسسات الدعم
3. مبادرات الحرفيين الشخصية.

⁹ The Handicraft Sector in Lebanon, Draft Report, November 2018

وقد بُنيَ هذا التصنيف على أساس الآلية التي يتم بها تصريف المنتج وليس تخصص الحرفي في مهنة محددة و/أو تشابه مهن متعددة صُنِّفت في خانة واحدة. وبالتالي تلعب العلاقة بين المنتجين وبين أدوات/آليات تصريف المنتج دورًا حاسمًا في التصنيف المعتمد.

غير أن التمعّن في هذا التصنيف يبيّن عدة فئات لا تظهر في التصنيفات التقليدية، ومن هذه الفئات:

i. النوع الأول: سلاسل الإنتاج المرتبطة بحرفيين ذوي مهارات عالية

تتشكل هذه الفئة من المصممين ذوي المهارات العالية والذين يبيعون في أماكن باهظة الثمن، وهم لديهم تنظيم خاص نظرًا للفئة التي يستهدفونها (ذات الدخل المرتفع أو القادرين على دفع مبالغ كبيرة ثمنًا للحرفة المنتجة)، وذلك عبر **لتتج على كظ اليد تنج ب وى طك تخصص ككب High-end Retail Shops**، وهي غالبًا ما تتوافر في المراكز التجارية (أو المولات)، وتحديدًا الكبيرة منها التي تستهدف ذوي الدخل المتوسط والعالي (ABC-الأشرفية، فردان، ضبيه ولو مول-سن الفيل، ضبيه، صيدا).

برزت هذه متاجر البيع بالتجزئة هذه في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وهي الفترة التي شهد لبنان خلالها نموًا اقتصاديًا مرتفعًا وتدقًا كبيرًا للسياح وخاصة من دول الخليج العربي، يُضاف إليهم المغتربون اللبنانيون من دول عدة - وهؤلاء يرغبون في اقتناء أشياء تذكرهم بوطنهم الأم. وعمومًا كان لدى هاتين الفئتين القوة الشرائية لدفع ثمن مرتفع كدليل على ارتفاع قيمة المنتج. وهذه المتاجر والمنافذ المتخصصة في بيع الحرف اليدوية عالية الجودة تعمل مباشرة مع الحرفيين المؤهلين البارعين الذين يستعملون مواد عالية الجودة في إنتاج سلعهم، مثل الحفر على الخشب عالي الجودة والنحت، والمواد المنقوشة المعدنية، ومنتجات المنسوجات المصنوعة من الحرير، والأرتيزانا وغيره.

وفي مسعاها إلى رفع جودة المنتج، لم يتوانَ معظم متاجر البيع بالتجزئة الراقية عن اللجوء إلى خدمات الحرفيين المتخصصين من ذوي المهارات الفنية العالية لتحديث التصميمات التقليدية و/أو دعم الحرفيين في إنتاج عناصر مصممة خصيصًا وفقًا لتفضيلات العملاء. وترافق ذلك مع قيام بعض دور

الأزياء اللبنانية ذات الانتشار العالمي بالاستعانة ببعض الحرفيين لتزويد أزيائها بالعديد من التطريزات عالية الجودة والإكسسوارات المتميزة، وهذه الفئة من المتاجر لا تستعين بخدمات الوسطاء، إنما تعمل مباشرة مع الحرفيين المختارين في لبنان وسوريا.

الجدير ذكره أنه مع بدايات الأزمة الاقتصادية/المالية في لبنان لوحظ بشكل واضح هجرة المستهلكين المحليين لهذه المتاجر، وأصبحت خدماتها تقتصر في الغالب على المستهلكين المحليين ذوي القوة الشرائية العالية والأجانب من الخليج، وكذلك المغتربين. ولا يغفل وجود العديد من المتاجر المتخصصة التي حافظت على قنوات تصدير إلى الخليج (دبي) وإلى أوروبا (بشكل رئيسي لندن وباريس، أي المدن التي تضم جاليات كبيرة من الشرق الأوسط).

إن الفئة المستهدفة، وجودة الإنتاج العالية، تستدعيان مقارنة مختلفة من حيث أن مقومات دعم هذه الفئة من الحرفيين تختلف عن غيرها، فبالإجمال يرتبط وضعهم بالدورة الاقتصادية المحلية بقدر ما هو مرتبط بتصدير منتجاتهم إلى الخارج، وإذا استثنينا من مخطط العمل الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا نجد أن استمرار الإنتاج بنفس الجودة يُتيح نفس الإمكانيات السابقة من تصريف المنتجات وتحديداً إلى الخارج.

ii. النوع الثاني: الحلقة المؤلفة من الحرفيين التاريخيين الذين ورثوا الحرفة عن أسلافهم

تتميز هذه الفئة عادة بإنتاج سلع متدنية/متوسطة السعر، تلبى حاجة السوق المحلي للمستهلك العادي وللسياح الأجانب (أوروبيين بغالبيتهم) الذين يبحثون عن منتج بسيط منخفض السعر كتذكارة من البلد الذي زاروه يُباع في معارض أو في مكان انتاجه. وتشمل هذه الفئة كذلك الحرفيين الذين يزودون محلات بيع التذكارات المتواجدة في بيروت وبعض الأماكن السياحية على مستوى البلاد ككل، ونقصد هنا **ثلاثة** **نظائرها** **كفي** **تلك** **وقت** **بـ** **Conventional souvenir shops** التي تباع الهدايا التذكارية التقليدية، والتي نشأت مع بدايات الاستقرار الأمني في مطلع تسعينيات القرن الماضي. إنما هذا لا ينفي وجودها وازدهارها

في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية عام 1975، من الحرف اليدوية متوسطة إلى منخفضة الجودة، والتي تضم أيضًا المصنوعات اليدوية المستوردة، خاصة من تركيا والهند والصين وتايوان، بالإضافة إلى الحرف اليدوية السورية المتوسطة الجودة.

وهنا برزت مشكلة القدرة على المنافسة التي حُسمت مع الوقت لصالح المنتج المستورد كونه أقل تكلفة، ويعود هذا الأمر إلى استقرار وتراكم مهنيين وإلى تنظيم العمل والدعم الحكومي المحلي لها. تميل هذه المتاجر التقليدية إلى العمل مباشرة مع الحرفيين اللبنانيين دون الحاجة إلى وسطاء. فيتكون المعروض من السوق المحلي بشكل أساسي من الأعمال النحاسية والأيقونات الدينية ومواد المجوهرات المحددة والتحف على الطراز الفينيقي.

تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ربع الحرف اليدوية التي تباع في متاجر الهدايا التذكارية التقليدية مصدره حرفيون لبنانيون، وهي نسبة منخفضة نسبيًا أرخت بظلالها على الحرفي الذي ورث مهنته أبا عن جد والذي تشكل هذه المهنة مصدر رزقه الوحيد، ناهيك عن أن هذا الحرفي لا يملك ما يلزم من المقومات لمنافسة المنتجات المستوردة، وأن منتوجه في وضع حساس للغاية لأسباب متعددة، منها أن هذه المنتجات في معظمها مرتبطة بالتغيرات الموسمية في السوق، حيث تبلغ ذروة مبيعاتها في المواسم السياحية، وفي الأعياد وفي فصل الصيف، أضف إلى ذلك الاضطرابات السياسية في البلاد التي تفضي إلى انخفاض عددٍ لا بأس به من السياح.

لقد شهدت هذه المحلات التجارية نموًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن الماضي مع "صعود وهبوط" مرتبطين بالوضع السياسي. ومع ذلك، فقد شهد معظمها انخفاضًا كبيرًا في الأعمال منذ عام 2011. حيث أسفرت الأوضاع غير المستقرة في سوريا عن مزاحمة اليد العاملة السورية المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى نزوح مؤسسات سورية تعمل فيه إلى لبنان، إلى جانب تصريف المنتجات المصنعة في

سوريا في السوق اللبناني. وقد فاقم ذلك التحديات التاريخية/التقليدية الكبيرة التي يُعاني منها الحرفيون في تصريف منتجاتهم وخاصة المتواجدون في الأرياف.

إن غياب الدعم والتمكين والتوجيه من مؤسسات الدولة، وغياب القدرة لدى بعض الحرفيين من هذه الفئة على تطوير ورفع مستوى منتجاتهم وجودتها، ساهم - ويساهم - في انخفاض لا بأس به في أعداد العاملين المتخصصين المشمولين في هذه الفئة. لقد دفع عدم قدرة هذه المهنة المتوارثة على تلبية احتياجات العائلة بالعديد من الأجيال الجديدة إلى الاستكفاف عن تعلم هذه المهن والتمرس فيها، لتتكسر سلسلة "أباً عن جد".

تساهم الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاج ورفع الجودة في دخول أسواق جديدة وإتاحة إمكانية تصريف الإنتاج أمام هذه الفئة، وقد تساهم إلى حد ما في عودة "الابن الضال" إلى هذه المهنة كي لا تتحول إلى مجرد ذكرى جميلة عن الأب/الأم أو الجد/ة.

iii. النوع الثالث: الحرف المنضوية في تجمعات وتعاونيات تابعة في غالبيتها للمنظمات الخيرية التقليدية وللنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

هذه الفئة الأخيرة تطور عملها بشكل ملحوظ منذ عام 1992. وهنا علينا التمييز بين نوعين من المؤسسات، فالأولى، وهي الأقدم من حيث التأسيس، ساهمت - وتساهم - في إتاحة الفرص وفي ضمان الاستمرارية في عمل العديد من الحرفيين بما توفره من خدمات تسويق لمنتجاتهم، والتي تقوم بغالبيتها على أعمال مرتبطة بحاجات المنظمات الخيرية وأنشطتها (مؤسسات الكنيسة، مؤسسات المقاصد، ودور الأيتام، النوادي الثقافية والاجتماعية المحلية في البلدان إلخ.). ومنتجات هذه الفئة من الحرفيين تتميز بالبساطة وبتكلفة إنتاج منخفضة ما يؤدي إلى بيع المنتج بسعر متدنٍ أو متوسط. ويقتصر تصريف الإنتاج عمومًا على هذه المنظمات.

ولا يمكننا توصيف عمل هذه الفئة بالاستقرار نظرًا لكونه محصورًا بالأنشطة الموسمية والمعارض الخاصة بهذه المنظمات (معارض كشفية، مخيمات صيفية، نشاطات دينية واجتماعية وثقافية محلية إلخ). وأبرز هذه الحرف التطريز، وإنتاج الشارات، والأطعمة، والمربيات، والأرتيزانا والفواكه المجففة. ولعلّ أخطر التحديات التي تواجهها هذه الفئة من الحرفيين تكمن في الاستدامة، رغم حصول المنظمات الخيرية على مساعدات وتسهيلات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، إلا أنّ هذا الأمر لا ينعكس على العاملين الحرفيين، بحيث يصعب علينا توصيف وضعهم العملي والقانوني. فمن هم؟ وما هي علاقة رب العمل وأو المنظمة معهم؟ هل هم موظفون أو متعاقدون أو مياومون أو مستقلون؟ وما هو وضعهم القانوني؟ هل يتقاضون أجرًا يوميًا أو شهريًا؟ أو يتقاضون المال مقابل السلعة المباعة؟

لكن المؤكد أن الحرفيين لا يعملون لحسابهم الخاص داخل هذه الهياكل، بل هناك ديناميكية بين الحرفي والمنظمات، حيث قد توفر لهم الأخيرة رواتب شهرية أو مكافأة تتناسب مع مساهماتهم. ويوفر عدد كبير من المنظمات الخيرية الدعم للمستفيدين لصقل مهاراتهم الحرفية من المنزل أو ورشة العمل و/أو تدعمهم في العثور على عمل في المؤسسات والمصانع ذات الصلة، وخاصة في قطاع النسيج.

أما المنظمات غير الحكومية فقد تطور دورها بعد عام 1992، وذهبت باتجاه التخصص في مواضيع محددة، وقد أتاح لها التمويل الخارجي إمكانات مادية (وهنا تُطرح إشكالية استدامة التمويل) سمحت لها بدعم بعض من الحرفيين، بل عمدت أيضًا إلى تشجيع فئات مجتمعية ضعيفة/مهمشة عبر التدريب، والتمويل، وتصريف الإنتاج، للدخول في هذا المجال، وتحديداً النساء، وغالبًا ما استفادت سيدات الأرياف من هذه المشاريع (لبنانيات وفلسطينيات وسوريات). وتمكّنت منظمات غير حكومية عدّة من الحفاظ على الأنشطة من خلال نماذج الأعمال الناجحة التي تعتمد على تطوير المنتج من خلال الروابط مع الحرفيين وإنشاء روابط السوق عبر بيع المنتج لمؤسسات وسوبر ماركت وأفراد في المدن ومعارض، إضافة إلى تصريف المنتجات عبر وسائل مختلفة.

لقد أتاحت هذه المنظمات للكثير من النساء العمل في هذه الحرف مباشرة من المنزل، وهي فرصة توصف بالمتأززة في ظلّ التقاليد المجتمعية المحافظة التي لا تشجع النساء على الخروج إلى سوق العمل، رغم الحاجة والوضع الاقتصادي الضعيف.

ورغم كلّ ذلك، يتمثّل التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه المبادرات في الاستدامة في تصريف المنتج خارج محيط الإنتاج والذي غالبًا ما يتشابه داخل البيئة المنتجة، حيث يُهيمن فيها إنتاج سلع متشابهة. ففي لبنان كما في غالبية الدول، تتسم بعض المناطق بخصائص إنتاجية متشابهة، وتتصف بعض البلديات بإنتاج السلع نفسها. وهنا تبرز إشكالية تصريف المنتجات خارج نطاق البلدة والمنطقة الجغرافية. فيُطرح السؤال: لماذا نشتري المنتجات التي نقوم نحن بإنتاجها؟ فبلدة عرسال البقاعية تتميز بزراعة العنب العبيدي الذي يتحول قسم كبير منه إلى الزبيب العالي الجودة وتقوم بإنتاجه غالبية العائلات، وبالتالي باءت محاولات بيع هذا المنتج داخل البلدة بالفشل.

وهناك نوع آخر من مشاريع الدعم التي قدمتها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي ساهمت إلى حد ما في تأمين فرص عمل لعدد لا بأس به من الحرفيين الصغار عبر تمويل المشاريع الصغيرة بواسطة قروض مصغرة بفوائد تقترب من الصفر.

بشكل عام، وبغض النظر عن تشبع السوق المتزايد، تعمل المنظمات الخيرية التقليدية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على تمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة/المهمشة من خلال صقل المهارات والتفاعل الاجتماعي وتحسين الدخل، الأمر الذي أتاح لعدد كبير من الحرفيين الصغار فرص عمل وفرص تصريف منتجاتهم في السوق المحلي تحديداً، ومكّنهم من الاستمرار في هذا النوع من المهن.

يبقى الهاجس الأساس لدى هذه الفئة هو الاستدامة والمساعدة في تصريف الإنتاج، فلا يكفي القيام بتدريبات مهنية وحياتية، دون الأخذ بعين الاعتبار استمرار هذه الفئة بعملية الإنتاج دون قدرة على تصريف المنتج.

iv. النوع الرابع: الفئة المرتبطة بقطاعات أخرى

هذه الفئة غير المنظورة هي جزء من منظومة الحرفيين غير المتشابكة فيما بينها بقدر ما هي جزء من النسيج المجتمعي الذي يُساهم برفد الاقتصاد اللبناني من ناحية تأمين فرص عمل في الأرياف وفي أحزمة البؤس وبتوفير قسم ولو بسيط من الدخل القومي، وقد تتواجد هذه الفئة مثلاً في الأماكن السياحية، والمطاعم، والمعارض، والأماكن الأثرية والثقافية والترفيهية.

في الخلاصة، رغم التمايز في التصنيف، ورغم الاختلاف في تجميع الحرفيين في لبنان وتنوع عملهم ومنتجاتهم، إلا أن الصفة الغالبة التي تُهيمن على واقعهم هي غياب التنظيم القائم فيما بينهم (نقابة أو تجمع أو كيان إلخ.)، وغياب الدعم المؤسسي إن كان عبر قانون منظم لهم ولعملهم، وغياب الدعم الحكومي، كما هو الحال في كثير من الدول التي في مراحل تاريخية معينة أهمية مزدوجة لهذا القطاع إن كان عبر تأمين فرص عمل، خاصة لسكان الأرياف والتجمعات الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، أو المساهمة في الدورة الاقتصادية، ومهما طال الحديث عن المبادرة الفردية وعن اقتصاد السوق في لبنان، إلا أن أي شكل من أشكال الدعم والحماية لهذا القطاع يشكل حافزاً للعاملين فيه لتنمية مهاراتهم وتطويرها والارتقاء بجودة منتجاتهم.

خامساً: تعريف قطاع الحرف ذات البعد التراثي والابداعي

بناءً على هذه الرؤية، تقترح هذه الورقة تعريفاً مرناً يستند إلى عدد من المعايير، مستبعداً التعريف الضيق كما هو الحال بالنسبة للنقابات ذات الطابع الحصري، الأمر الذي يسمح بتسجيل الأفراد أو المؤسسات في ما سوف يعرف بـ "السجل الحرفي".

والمعايير المحددة لهذا القطاع تشمل:

الأنشطة (كصناعة المفروشات، أو الذهب، أو الصناعات الغذائية، أو صناعة الملابس ذات القيمة الإبداعية الفائقة designer) في منطقة معينة وليس كل القطاع.

وسوف يتيح لنا اعتماد هذا التعريف التركيز على فئة معينة من النشاط الحرفي باعتبار أنه لا يشمل على الحرف التي تركز على العمل اليدوي لكنها تفقد عنصر الطابع التراثي و تندرج في قطاع مواز يُعبر عنه بـ "قطاع الحرف الصغرى" (كالحرف المرتبطة بالصناعات الغذائية، المعدنية الميكانيكية، الكهربائية، الورق والطباعة، الصناعات البلاستيكية) والتي تحتاج الى أدوات صناعية أكثر من كونها يدوية. كما من شأن هذا التعريف استبعاد القطاعات ذات القيمة الإبداعية الفائقة والتي لا تحتاج بالضرورة للدعم بسبب القيمة المضافة لهذا العمل (designer) حتى وإن اتسمت بالطابع التراثي.

أما سجل الحرف ذات الطابع التراثي والابداعي فنعرّفه بما يلي: قاعدة بيانات يسجل فيها كل نشاط يحقق ثلاثة من المعايير الأربعة المحددة ويُسمح له بالاستفادة من برامج الدعم والتطوير التي تقدمها الإدارات العامة أو المؤسسات المحلية والدولية.

إنّ تنظيم سجل الحرف ذات الطابع التراثي والابداعي سيسهل للفاعلين في القطاع القيام بما يلي:

- رعاية مصالح العاملين في مجال القطاع وتوفير التدريبات اللازمة لهم.
- رفع كفاءة القطاع حتى تتناسب مع احتياجات السوقين المحلي والدولي.
- تعزيز إمكانية الحصول على تسهيلات في القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- تسهيل إمكانية منح إعفاء ضريبي مؤقت لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- دعم العاملين في القطاع إداريًا وقانونيًا عبر تسهيل إجراءات استخراج التراخيص أو استيراد بعض المواد وكذلك دعم شبكة التصدير.
- تسهيل العمل على توفير نظام تأمينات اجتماعية ورعاية صحية للعاملين في القطاع.

– تسهيل عملية دعم القدرات التنافسية للمنتج اللبناني.

سادسًا: إعادة النظر في التنظيم القانوني والإداري لقطاع الصناعات الحرفية في لبنان

صادق لبنان في عام 2007 على اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، وهي معاهدة لمنظمة اليونسكو الذي اعتمدها مؤتمرها العام في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003. دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في عام 2006. وقد أشارت المنظمة إلى أهمية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي الذي تُعد الحرف التقليدية جزءًا منه والذي يقصد به: "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات – وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانًا الأفراد، جزءًا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية"¹⁰ (الملحق 2). وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية الرامية إلى تنمية قدرات الحرفيين في البلد، بقي عملهم في حالة من التراجع. وفي إطار دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 2015، أُجري تحليل لتجمعات ثقافية وإبداعية في البلد، وكشفت دراسة أخرى عن عدم وجود سياسة عامة لدعم تطوير الحرفيين على الصعيد الوطني¹¹.

(1) الجهات الفاعلة الرسمية: الدور المحوري إنّما غير الفعال لوزارة الشؤون الاجتماعية

¹⁰ منظمة اليونسكو (2003). المادة 2، "اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي".
¹¹ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2015). "Development of Clusters in Cultural and Creative Industries in the South Mediterranean" [تطوير التجمعات في الصناعات الثقافية والإبداعية في دول جنوب المتوسط]. ص. 55.

على الرغم من تقاسم عدة كيانات حكومية فعليًا المسؤوليات بالنسبة للعديد من القطاعات الفرعية،

يخضع قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية لوصاية وزارة الشؤون الاجتماعية¹².

i. مصلحة الحرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية

بموجب المرسوم رقم 5734 الصادر عام 1994 بشأن تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية، تتألف الإدارة المركزية التابعة للمديرية العامة للشؤون الاجتماعية من من المصالح التالية: مصلحة الديوان، ومصلحة التخطيط والبحوث، ومصلحة المحاسبة، ومصلحة الخدمات الإنمائية. كما وتتألف من مديرية الخدمات الاجتماعية التي تضم مصلحة شؤون المعوقين ومصلحة الرعاية الاجتماعية، ومصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية، ومصلحة الشؤون الاسرية. وكذلك مديرية التنمية الاجتماعية التي تضم مصلحة التنمية الاجتماعية، ومصلحة الحرف والصناعات اليدوية.

تتكفل الوزارة بتطوير قطاع الأعمال الحرفية ودعم الحرفيين. وتخضع "مصلحة الحرف والصناعات اليدوية" لمديرية التنمية الاجتماعية. وبحسب المادة 43، تتألف مصلحة الحرف والصناعات اليدوية من دائرتين: دائرة تنمية الحرف ودائرة تصريف الإنتاج. وتحدد المادة 44 من المرسوم مهام دائرة تنمية الحرف التي تشمل:

- وضع جدول الحرف والصناعات اليدوية وتحديد أماكن توزيعها وعدد العاملين فيها، والعمل على وضع دراسة شاملة عن هذه الحرف والصناعات اليدوية واقتراح ما يساعد على تطويرها واستمرارها.
- تشجيع الحرفيين واقتراح كافة المساعدات والقروض النقدية والعينية والفنية اللازمة لتطوير الحرف والصناعات اليدوية من جهة وتحسين أوضاعهم من جهة أخرى.

¹² على سبيل المثال، كانت وزارة الزراعة نشطة بشكل خاص في دعم المنتجات الغذائية المنزلية التقليدية، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن الإشراف على أنشطة تعاونيات الحرف اليدوية من خلال المديرية العامة للتعاونيات. لسوء الحظ، كان النهج السياسي تجاه قطاع الحرف اليدوية هو نهج الاعتماد على الأعمال الخيرية، حيث يُنظر إلى الحرفي على أنه شخص محتاج بدلاً من اعتباره عملاً مناسباً قد يؤدي إلى خلق فرص عمل. يركز هذا النهج على جزء كبير من قطاع الحرف اليدوية الذي تديره المنظمات الخيرية التقليدية التي تستفيد من دعم وزارة الشؤون الاجتماعية.

- تأمين تدريب الراغبين في العمل وتأهيلهم ومتابعة تدريب المنتجين ومساعدتهم على اختيار وتنفيذ النماذج القابلة للتنفيذ وذات المردود الاقتصادي المرتفع.
- توجيه التدريب في المراكز الاجتماعية التابعة للوزارة لإنتاج الحرف والصناعات اليدوية الخفيفة بإتقان وجودة وقابلية للتسويق.
- العمل على وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الحرف والصناعات اليدوية وتعميمها على الحرفيين.

وبحسب المادة 45، تتولى دائرة تصريف الإنتاج المهام التالية:

- العمل على تحديد الأصناف التي يمكن تصريفها استنادًا لدراسة الأسواق المحلية والخارجية، بغية توجيه الإنتاج الحرفي لتلبية حاجات السوق.
- الاطلاع على كيفية ونوعية العمل من حيث الجودة والوقت والكلفة.
- اعتماد المواصفات الواجب توفرها في كل سلعة من حيث النوعية والجودة بالتنسيق مع المؤسسات المختصة.
- تحديد سعر كل سلعة وفق النوع والحجم والجودة بالتنسيق والتعاون مع بيت المحترف اللبناني.
- اقتراح الوسائل الآلية إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض سعر الكلفة.
- تشجيع تنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الخارجية التي تساهم في تصريف الإنتاج بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

ii. مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإطلاق مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية الذي يهدف إلى حماية ودعم القطاع الحرفي وتطويره، وتنشيط تصريف إنتاج الحرفيين في الداخل والخارج بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة وسائر هيئات المجتمع المدني. يمكن لمشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات اليدوية أن يُشكل وحدة داعمة لبيت المحترف اللبناني لجهة تأمين العنصر البشري المؤهل فنياً وتسويقياً، تعزيزاً لقدراته، وذلك بعد تشكيل لجنة توجيهية مشتركة بين المشروع وإدارة بيت المحترف، تتولى تقييم الإنتاج الحرفي وإعداد مخطط توجيهي متحرك يُبين كيفية توزيع المشتريات من الحرفيين نوعاً وكماً بما يضمن تكافؤ الفرص امامهم جميعاً لعرض منتوجاتهم في بيت المحترف و/أو في أماكن أخرى منتشرة في مراكز المحافظات.

وتشمل مهام المشروع ما يلي:

- بناء قاعدة بيانات للحرفيين اللبنانيين العاملين في لبنان، واعتماد نظام معلوماتي موثق حولهم، والتحديث الدائم للإحصاءات الخاصة بهم.
- وضع معايير وأنظمة الجودة في عمل الحرفيين، توصلاً إلى تصنيفهم واعتمادهم، على أن يتم إصدارها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية.
- إصدار بطاقة حرفي بناءً على المعايير التي يتم إقرارها وتحديد شروط منحها بقرار من وزير الشؤون.
- إيجاد وسائل دعم لتصريف الإنتاج الحرفي تمكيناً للحرفيين من تأمين حياة كريم.
- إقامة معرض أو معارض حرفية دائمة في المناطق اللبنانية، و/أو في المرافق العامة الحيوية، بالتنسيق مع سائر الإدارات والمؤسسات والبلديات، ومراكز الخدمات الإنمائية، والجمعيات والهيئات الأهلية، لتمكين الحرفيين من عرض وإيصال إنتاجهم مباشرة إلى المستهلك.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من دورات تدريبية أو تأهيلية أو ابتكارية لمنع اندثار أي حرفة تشكل جزءاً من التراث الوطني.
- الإشراف المباشر على أنشطة مراكز الخدمات الإنمائية المتخصصة بالحرف والصناعات اليدوية، لجهة سياسة الإنتاج وكميته، ووجهة التصريف، والمدى الزمني المعطى لكل مرحلة إنتاجية ويقتضي أن يستحصل المركز المتخصص على موافقة المشروع بناءً على ملف يعده الخبير الوطني قبل البدء بالتنفيذ. تنظيم مهرجانات حرفية ذات طابع دولي بالتنسيق مع وزارة الخارجية اللبنانية وسفارات لبنان في الخارج، بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية.
- السعي لإيجاد شبكة أمان اجتماعي للحرفيين وعائلاتهم.
- أنشطة مختلفة يعود ريعها إلى تشجيع القطاع الحرفي.

iii. الفعالية المحدودة للإدارة العامة في دعم القطاع

على الرغم من هذه الجهود، فإنّ الوضع المؤسسي الذي يحكم قطاع الحرف اليدوية ضعيف نسبياً خاصة في ظل توزع المسؤوليات وغياب التنسيق الحكومي وعجز وزارة الشؤون الاجتماعية عن الإحاطة بالقطاع ككل. فعلى الرغم من أن المسؤوليات بالنسبة لعدة قطاعات فرعية تنقسم فعلياً بين العديد من الكيانات الحكومية، كانت وزارة الزراعة، على سبيل المثال، نشطة بشكل خاص في دعم المنتجات الغذائية المنزلية التقليدية، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن الإشراف على أنشطة تعاونيات الحرف اليدوية من خلال المديرية العامة للتعاونيات.

وعلى صعيد آخر، لم تنجح وزارتا الاقتصاد والصناعة في تنفيذ السياسات التي تعزز هذا القطاع الإنتاجي وتحميه من العولمة وغزو السوق. ولم تسلط وزارة السياحة الضوء على الحرف كمنتج محلي مميز قد يجذب الزوار. بالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ وزارة الثقافة مبادرة الاعتراف رسمياً بالأهمية الثقافية

لهذه الحرف ومجتمعاتها من أجل الحفاظ على الحرف وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين أدائها. وأخيراً، لم تشدد وزارة التربية والتعليم على زيادة الوعي بقيمة الحرف اليدوية وأهميتها في تحديد هوياتنا الثقافية في مناهجها. وعلى المستوى المحلي، لم تنجح البلديات في إنشاء بنية تحتية لائقة أو توفير بيئة إيجابية تلهم الأعمال المبتكرة.

ولسوء الحظ، كان النهج السياسي تجاه قطاع الحرف اليدوية هو نهج الاعتماد على الأعمال الخيرية، حيث يُنظر إلى الحرفي على أنه شخص محتاج بدلاً من اعتباره عملاً مناسباً قد يؤدي إلى خلق فرص عمل. يركز هذا النهج على جزء كبير من قطاع الحرف اليدوية الذي تديره المنظمات الخيرية التقليدية التي تستفيد من دعم وزارة الشؤون الاجتماعية.

في الواقع، سمحت أعمال المنظمات الخيرية التقليدية لعدد كبير من الناس بالوصول إلى فرص عمل ودخل لائق. ومع ذلك، قد يكون هذا النهج قد وصل الآن إلى مستوى التشبع ويلزم إجراء إصلاح كبير لتحسين إجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية، مما يسمح بالتنسيق المناسب بين عدة وزارات. يحتاج صانعو السياسات إلى النظر إلى القطاع باعتباره ذا قيمة مضافة اقتصادية وثقافية وسياحية.

(2) الجهات الفاعلة غير الرسمية

i. الأطر النقابية

نقابة الحرفيين اللبنانيين: النقابة هي منظمة عضوية طوعية تضم 230 عضواً، على الرغم من أنه وفقاً لأعضاء النقابة الذين تمت مقابلتهم، "30 فقط نشطون ويعملون بالفعل في حرفهم. أما الآخرون، فإما تركوا قطاع الحرف واعتمدوا على مصدر آخر للدخل أو وافنهم المنية." تعمل النقابة كهيئة تمثيلية للدفاع عن

حقوق الحرفيين والدعوة لتغيير السياسات والإعانات. تشمل التغييرات الرئيسية المطلوبة في السياسة، من وجهة نظر النقابة، ما يلي:

- فرض رسوم جمركية متزايدة على الحرف اليدوية الصينية المستوردة وخاصة الحرف اليدوية التي تشير إلى تقاليد الشرق الأوسط والتقاليد اللبنانية.
- إنشاء لائحة ختم المنشأ وتنفيذ، للسماح للمستهلكين بالتمييز بوضوح بين الحرف اليدوية اللبنانية والمستوردة.
- دعم تكلفة إنتاج الحرفيين.
- ضبط ومراقبة عدد الحرفيين بحيث لا يشبع المعروض من المنتجات.

تردد الكثير من هذه التوصيات على لسان عدد كبير من الحرفيين؛ ومع ذلك، انتقد الكثيرون أيضًا افتقار النقابة إلى رؤية للقطاع وحدود عمل المناصرة الذي لا يتطلب سوى الحماية والدعم، ودعم استدامته.

نقابة الحرفيين (مبادرة جديدة): قام بعض الحرفيون، الذين ينتقدون بشدة ما يعتبرونه "نقص الديناميكية والعمل" في النقابة القائمة، بإنشاء هيكل جديد يهدف إلى جمع الحرفيين وإشراكهم. وقد جمعت المبادرة الجديدة حاليًا حوالي 120 حرفيًا ومناصرين لتطوير استراتيجية موجهة للأعمال. بالإضافة إلى سياسة التنفيذ أو الحماية، فإن النقابة الجديدة، التي تميل إلى ضم الحرفيين الشباب، تدافع عن الإصلاح القطاعي وتحويل الجودة، أي تحسين جودة المنتجات وجودة استراتيجيات التسويق التنافسية وتصميمها وتنفيذها.

ii. الجهات الفاعلة في مجال البيع والتسويق

هناك ثلاثة أنواع من الفاعلين في السوق يبيعون الحرف اليدوية مباشرة إلى المستهلكين المحليين والسائحين وأسواق التصدير المحتملة، وهي: (1) المتاجر المتخصصة، (2) جمعيات الدعم، (3) مبادرات

الحرفيين. تختلف هذه الأنماط حسب درجة علاقتها بالحرفيين وبالتالي درجة اندماجهم في مجال الإنتاج / العرض.

(3) غياب التنظيم القانوني للعمل الحرفي في لبنان

لممارسة هذه المهن، اشترط القانون الأردني بأن "تتم مزاولتها باعتبارها مهنة رئيسية"¹³ وهذه الممارسة "ترتكز على العمل اليدوي" بصورة أساسية، وبذلك استبعدت المؤسسات الكبيرة التي تعتمد الآلات في عملية التصنيع، وربط القانون عملية التحويل (التصنيع اليدوي) من "مادة أولية إلى منتج مصنع بصورة نهائية" و/أو غير منتهي التصنيع.

لم يختلف القانون المغربي في المنحى الذي سلكه، فحدد العمل اليدوي بأي نشاط "يهدف إلى صنع منتجات، أو تحويل مواد،"¹⁴ لكنه أضاف إليه "تقديم خدمات"، ولم يكتف المشرع المغربي في الوصف إنما عرّف بشكل دقيق ماهية هذه المصطلحات.

أما بالنسبة لتقديم الخدمات فقد أدرج ضمنها كل نشاط أو عمل يهدف إلى تقديم خدمات من خلال "القيام بأعمال الإصلاح أو الصيانة أو الترميم أو من خلال القيام بنشاطات تعتمد على العمل اليدوي بصفة أساسية."

¹³ نظام الحرف والصناعات التقليدية والشعبية والمتاجرة بها رقم 36 لسنة 2002 (المادة 3): لمقاصد هذا النظام، يشترط في الصناعة التقليدية ما يلي: أ. ان تتم مزاولتها باعتبارها مهنة رئيسية. ب. ان تركز ممارستها بصورة اساسية على العمل اليدوي. ج. ان تهدف الى تحويل مادة اولية الى منتج مصنع بصورة نهائية او يكون نصف مصنع

¹⁴ القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، 2002 (المادة 2): "1- الصناعة التقليدية: كل نشاط يغلب عليه العمل اليدوي، يهدف إلى صنع منتجات، أو تحويل مواد، أو تقديم خدمات، وهي صناعة تقليدية إنتاجية فنية أو نفعية، أو صناعة تقليدية خدمية...."

في لبنان، وعلى الرغم من وجود نقابتين: الحرفيين اللبنانيين ونقابة الحرفيين في لبنان¹⁵، صدرت انتقادات للنقابتين لأنهما لا تتعاملان مع الأجراء العاملين في المنظمات الخيرية التقليدية أو في المنظمات غير الحكومية بصفتهم حرفيين في حين أنهم باتوا يشكلون شريحة مهمة من القطاع. في المحصلة، وفي ظل غياب وضع قانوني رسمي واضح للحرفيين، تبقى الأولوية اليوم هي لتطوير الوضع القانوني الذي من شأنه أن يسمح بفهم أفضل للقطاع وكذلك وصول الحرفيين إلى الصحة والضمان الاجتماعي¹⁶.

تتوضح مما ورد أعلاه شروط محددة وجازمة لعملية تصنيف ما إذا كانت عملية إنتاج ما تدخل في نطاق الصناعات التقليدية والتراثية أو لا، ومنها:

- أن تتم مزاولتها كمهنة رئيسية، وهذا الأمر ينتج عنه مجموعة من الحزم التي ضمنها القانون للعاملين في هذا المجال.
- الاعتماد الأساسي على العمل اليدوي، وبالتالي استبعدت المنتجات التي تقوم مصانع ومعامل تعتمد كلياً أو جزئياً على الآلات.
- أن تقوم عملية الإنتاج بتحويل مادة ما إلى منتج مصنّع جزئي أو كلي.
- أن ترتبط بصورة عامة بالهوية الوطنية من جهة وبالتراث بشكل أو بآخر.
- احترام الجودة والتنوع بهدف إتاحة الفرصة للمنتج المحلي بأن يكون على مستوى منتجات عالمية مشابهة.

بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالمنتج، أدرجت قوانين متعددة ومحدثة آليات تحدد الصفات المتوفرة في العاملين في هذا المجال والبيئة المحيطة بالأدوات المستعملة والأمكنة التي يتم فيها الإنتاج.

The Handicraft Sector in Lebanon Market Research and Feasibility Study Report November¹⁵
2018, p. 43

The Handicraft Sector in Lebanon Market Research and Feasibility Study Report November¹⁶
2018, p. 44

4) غياب التدريب والإعداد في القطاع

رغم أن هذه الصناعات تتطلب توافر يد عاملة ماهرة، إلا أنها تُتيح فرص كبيرة للتدريب والتمكين للوصول إلى درجة الإتقان والمهارة، فيما أنها تعتمد على العمل اليدوي، لا تتطلب رأس مال ضخمة وأجهزة تقنية حديثة، ولكن جَلَّ ما تتطلبه أيُّ عاملة مدربة/ماهرة، ومساحات جغرافية متواضعة، ومواد إنتاج غير معقدة في مجملها.

يعتبر التدريب بالتدرج المهني نمطاً يمكن من تعلم حرفة معينة والمدارك المتعلقة بها. وفي ظل افتقار لبنان للإعداد والتدريب المنظم قانونياً وإدارياً، لا بدّ من الإشارة إلى التجربة المغربية التي أنشأت أكاديمية الفنون التقليدية والتي تعتبر مؤسسة لتكوين الأطر العليا في ميدان الصناعة التقليدية وتوفر تدريباً وإعداداً مهنيّاً وأكاديميّاً من المستوى الرفيع في مهن الصناعة التقليدية. وتتمثل مهمتها في تأهيل جيل جديد من المعلمين الحرفيين الشباب المؤهلين لخلق مقاولات والقادرين على حماية وتطوير تراث الفنون التقليدية الوطنية المتوارثة أباً عن جد. وتضم الأكاديمية عدة تخصصات في القطاع وأهمها يعتبر الصانع التقليدي الفاعل الرئيسي والمحوري لقطاع الصناعة التقليدية سواء كان صانعاً فرداً أو مقاولاً أو تعاونية بحكم أنه يشكل محرك الإنتاج في القطاع، وهذا ما يجعل الصانع التقليدي مساهماً في تنظيم القطاع وهيكلته عبر التكتل في جمعيات وتعاونيات أو مجموعات اقتصادية. ومن ناحية أخرى تشكل وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ممثلة في "كتابة الصناعة التقليدية والمديريات الجهوية والإقليمية والمصالح الخارجية" التابعة لها، أبرز المؤسسات الوصية على القطاع.

إن مؤسسة المؤشرات الحرفية وإنشاء سجل حرفي هما جزء من المناقشات التي تدور استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني. وهي حتماً تساعد المؤشرات على منح الممارسين حق الحصول على بطاقة

العضوية الرسمية التي تسمح لهم بالاستفادة من برامج التدريب وتصريف الإنتاج والحوافز الاقتصادية على المواد الخام، إلخ.

من شأن تنظيم مسألة التدريب المهني والإعداد المستمر تحسين الصناعة التقليدية حيث تنص معظم الشروط على ضرورة حصول الحرفي على شهادة صادرة عن إحدى مؤسسات التدريب، أو مؤسسات التدريب المهني التابعة للقطاع العام أو الخاص.

سابعاً: السمات العامة للسياسات العامة الكفيلة بتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية

تتسم عملية تطوير القطاع الحرفي في لبنان بالبطء والتريث لأن هذه العملية تتطلب الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية واقتناص فترات الهدوء والاستقرار السياسيين الداخليين وترقب الأوضاع غير المستقرة بدول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وتأثيرها على الداخل اللبناني أمنًا وسياسةً واقتصادًا، وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة منها.

فعلى أرض الواقع وضعت عدة دراسات وأبحاث وعقدت ندوات وورشات عمل متعلقة بهذا الموضوع، وتم أيضًا إنشاء نقابة الحرفيين الفنيين اللبنانيين للاستفادة من تقديرات ومساعدات المرجعيات الوزارية والمنظمات المحلية والأجنبية المهمة بهذا الموضوع بدءًا من وزارة الصناعة ووزارة التجارة ووزارة السياحة ووزارة الثقافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي أفردت مصلحة خاصة لدعم القطاع الحرفي على الصعد كافة.

ما هي أهم الخطوات التي لا بد أن تتضمنها أي استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق؟

- رسم سياسات عامة مرتبطة بالرؤية المقترحة في هذه الورقة والتي تهدف إلى إدماج القطاع مع قطاعات أخرى.

- إعادة تحديد الوضع القانوني للمهنة من خلال اعتماد التعريف المقترح لقطاع الحرف ذات البعد التراثي والإبداعي بطريقة تستند الى المعايير الأربعة المحددة في التعريف.
- إنشاء سجل الحرف ذات الطابع التراثي والإبداعي.
- تطوير وتنفيذ الصناديق المشتركة لتوفير التأمين الصحي وحقوق التقاعد للعاملين لحسابهم الخاص والحرفيين بأجر.
- دعم إنشاء الأطر التعاونية: يُلاحظ على المستوى العالمي أن عددًا متزايدًا من الحرفيين يختارون تنظيمًا شبيهًا بالتعاون تتم فيه إدارة إنتاج المصنوعات اليدوية ومبيعاتها بشكل مباشر من خلال الهيكل المشترك للتعاونية، أي الهيكل الذي يمتلكه الحرفيون أنفسهم. غالبًا ما تقوم تعاونيات الحرف اليدوية على الإنتاج المتعدد القطاعات والتسويق من خلال المعارض. وبالمثل، بالنسبة للمنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، تسمح الهياكل التعاونية بتمكين الفئات الضعيفة من السكان من خلال صقل المهارات والتفاعل الاجتماعي والأنشطة المدرة للدخل.
- جذب الشباب الموهوبين من خلال تضمين التدريب في المناهج المهنية الحرفية وكذلك الأنشطة المدرسية اللامنهجية في المناهج الدراسية المعتمدة.
- الاعتراف بدور الحرف اليدوية في مكافحة الفقر وتنمية المناطق الريفية مما يؤدي إلى تبرير سياسات الحماية التي تشمل:
 1. فرض استخدام ملصق المنشأ لتتقيف العملاء ومساعدتهم على التمييز بين الحرف اليدوية المنتجة محليًا والمستوردة
 2. زيادة الضرائب الجمركية على المشغولات اليدوية المستوردة التي تشير إلى الثقافة والتراث اللبناني.

3. دعم تطوير الملصق الذي يزيد من قيمة علامة المنتج من خلال الإشارة إلى الأثر

الإيجابي لإنتاج الحرف اليدوية على المجتمع.

- بناء قدرات منظمات الحرفيين، بما في ذلك المجموعات الرسمية وغير الرسمية. هذا يشمل:

1. السماح للحرفيين الأجانب بالوصول إلى عضوية النقابات، بما في ذلك الصناديق المشتركة للحرفيين.

2. تطوير برامج التدريب ودعم تطوير الأعمال بما في ذلك برنامج التدريب المهني الحديث

بالتعاون مع المدارس المهنية والأطر النقابية. تتمثل أهداف البرنامج في توفير تدريب

متقدم على المهارات، ونقل التكنولوجيا والتقنية ودعم تحول القطاع نحو إنتاج الحرف عالية الجودة.

- دمج الحرف اليدوية في قطاعي السياحة والترفيه من خلال دعم المبادرات القائمة التي تدمج

إنتاج الحرف اليدوية مع الأنشطة الترفيهية والسياحية.

ما هي الرؤية الفضلى لإعادة الثقة بهذا القطاع؟

أمام هذا الواقع، تظهر الحاجة جلية للعمل على بناء استراتيجية وطنية. وتبرز حاجة أيضًا إلى

إصلاح مؤسسي وسياسي كبير لمواكبة إعادة هيكلة القطاع. إن وضع استراتيجية وطنية متكاملة لقطاعات

الحرف اليدوية، في إطار عملية شاملة تشاركية، من شأنه أن يسمح بالمشاركة السياسية وتنفيذ أكثر كفاءة للإصلاحات المطلوبة.

وفي سبيل تفعيل سياسات للصناعات اليدوية والحرفية، يوجد عدد من المقترحات المتنوعة لتفعيل

سياسات خاصة بالصناعات اليدوية والحرفية تختلف ما بين إدارية وتنظيمية ومالية وتسويقية وإعلامية

وتدريبية، وذلك على النحو التالي :

- أمام تعدد التقسيمات والتصنيفات، نجد من يعتمد التصنيف حسب طبيعة العمل كاعتماد فئتين "الخزافون وصانعو الزجاج وعمال الحرف ذات الصلة"، وفئة "عمال الحرف اليدوية في الخشب والنسيج والجلود والمواد ذات الصلة". وبعض الدول كالمغرب ميّز بين الحرف الصناعية والحرف الخدمائية. كما لجأت بعض التصنيفات الأخرى إلى اعتماد معيار طبيعة المهنة، فيما اعتمدت أخرى على التمييز بين الريف والمدينة. وبالنظر إلى الواقع اللبناني، تقترح الورقة أن يتم اعتماد معيار التصنيف القائم على سلسلة الإنتاج كمحدد أساسي لتصنيف المهن داخل القطاع بغض النظر عن طبيعة المهنة أو موقعها الجغرافي.
- بالنظر إلى الواقع القانوني والتنظيمي في لبنان، وإلى التجارب السابقة التي تؤكد صعوبة سحب الاختصاص من الجهات الحكومية المختلفة، تقترح هذه الدراسة الإبقاء على المسؤولية الرئيسية لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- إنشاء هيئة إدارية مستقلة / *Autorité administrative indépendante* تسمى بالهيئة الوطنية للصناعات الحرفية أو الهيئة التنسيقية للصناعات الحرفية واليدوية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتكون مهمتها مساعدة الشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتبني استراتيجيات وسياسات وآليات مشتركة للتنفيذ وبنطاق زمني محدد ومؤشرات لقياس نجاح الخطة بشأن بعض القضايا وفق معايير التنمية المستدامة، ويتم اختيار القائمين عليها من الناشطين في مجال الصناعات الحرفية واليدوية.
- تتولى الهيئة المذكورة أعلاه صياغة سياسات عامة للصناعات الحرفية واليدوية والتقليدية وتنفيذها وتقييمها، والبدء في إقامة شراكات مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني باقتراح مشاريع ومبادرات مبتكرة ترتبط بالأعمال الأساسية للصناعات الحرفية واليدوية وتتوافق مع الحاجات المجتمعية ومع الخطة العامة للدولة.

- التزام الحكومة بالشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إطلاق جوائز تقديرية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية مثل: شهادات تقدير أو التكريم في المحافل الرسمية.
- إدراج مناهج خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية داخل الكتب التعليمية الإلزامية.
- استحداث المعهد الوطني للتدريب الحرفي، ومدارس حرفية ودبلوم حرفي.
- إزالة العقبات أمام الحرفيين وتقديم المساعدة لهم بكافة الطرق والوسائل ووضع الضوابط التي تفيد تحقيق ذلك، بحيث توفر لهم الحماية وتسهل لهم ممارسة صناعتهم.
- بناء تحالفات مشتركة ترعاها الحكومة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الجهود المختلفة وتوحيدها وإيجاد خطة عمل مشتركة بين الأطراف الفاعلة.
- عقد منتدى حوارى بين الفاعلين المختلفين لتبادل الخبرات والأفكار الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية، ومعرفة أبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لدى كل طرف إن على مستوى الممارسات أو الخبرات.
- تحسين وتطوير اللوائح والمنظومة التشريعية وإدماج الحرفيين في القطاع الرسمي وذلك بالنص على ضريبة قطاعية له. وتبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية لتفادي التضارب وتعدد الجهات.
- الاستفادة من المعايير والخبرات والتوصيات الدولية خاصة في هذه الصناعة التي تميز فيها عدد من الدول.
- إطلاق مسوح ميدانية خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية على مستوى المحافظات والمراكز والمدن والقرى لإنشاء بنك من المعلومات عن أهم الصناعات والحرف التي تميز كل منطقة جغرافية.

- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال كتجارب دول عربية لا سيما المغرب والأردن وتونس وكذلك من تجارب دول غير عربية لا سيما كل من الصين والهند ونيبال وفيتنام وتونس وغيرها من الدول.

الآليات المطلوبة من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

- بناء القدرات الفنية والمهارية للعاملين في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير الصناعات اليدوية والحرفية .
- إعداد نشرات دورية تخص الصناعات الحرفية واليدوية ومنتجاتها.
- توفير فرص تدريبية للتلاميذ في الصناعات الحرفية واليدوية والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم.
- المشاركة في تخطيط البرامج وإعدادها وصياغة المناهج الدراسية للصناعات الحرفية واليدوية مع الفاعلين الآخرين فضلاً عن البرامج التدريبية وتنفيذها.
- تقديم التسهيلات المادية والبشرية كالأجهزة والمعدات وتوفير الخبرات المتخصصة والمشورة الفنية وتصميم وتطوير البرمجيات ومشاركة الخبراء والمختصين من أصحاب العمل في نشاطات الصناعات الحرفية واليدوية.
- قيام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة بالاحتياجات المحلية لسوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات الدولة بهذه المعلومات.

الفهرس

2	أولاً: السياق العام
5	ثانياً : الرؤية العامة.....
8	ثالثاً: الصعوبات التي تواجه قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية.....
10	رابعاً: تحديات تعريف قطاع الصناعات الحرفية وتصنيفه في لبنان
10	1) الواقع القانوني والتنظيمي في لبنان
12	2) الصناعات التقليدية والحرفية في الوثائق الدولية.....
12	3) إعادة النظر في تصنيف الحرفيين في لبنان
15	i. النوع الأول: سلاسل الإنتاج المرتبطة بحرفيين ذوي مهارات عالية
16	ii. النوع الثاني: الحلقة المؤلفة من الحرفيين التاريخيين والذين توارثوا الحرفة عن أسلافهم
18	iii. النوع الثالث: الحرف المنضوية في تجمعات وتعاونيات تابعة في غالبيتها للمنظمات الخيرية التقليدية
21	iv. النوع الرابع: الفئة المرتبطة بقطاعات أخرى
21	خامساً: تعريف قطاع الحرف ذات البعد التراثي والابداعي.....
24	سادساً: إعادة النظر في التنظيم القانوني والإداري لقطاع الصناعات الحرفية في لبنان
24	1) الجهات الفاعلة الرسمية: الدور المحوري إنما غير الفعال لوزارة الشؤون الاجتماعية
25	i. مصلحة الحرف والصناعات اليدوية في وزارة الشؤون الاجتماعية
27	ii. مشروع تشجيع وتطوير الحرف والصناعات
28	iii. الفعالية المحدودة للإدارة العامة في دعم القطاع
29	2) الجهات الفاعلة غير الرسمية.....
29	i. الأطر النقابية
30	ii. الجهات الفاعلة في مجال البيع والتسويق
31	3) غياب التنظيم القانوني للعمل الحرفي في لبنان
33	4) غياب التدريب والاعداد في القطاع.....

34..... سابغًا: السمات العامة للسياسيات العامة الكفيلة بتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية

41..... الفهرس